

Distr.: General
25 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 17 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

240823 180823 23-14498 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

موجز

في هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة 153/77، يجري تحليل تطور المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الديون الخارجية في البلدان النامية منذ التقرير الأخير، وتُبرز الفروقات على نطاق المناطق النامية. وبينما تلوح في الأفق أزمة ديون شاملة، فإن أزمة التنمية قد بدأت بالفعل. وتتجم هذه الحالة المقلقة عن الأزمات المتتالية والمتداخلة وعن تشديد السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النمو الذي بلغ أقصاه منذ سبعينيات القرن الماضي. بيد أن الاستجابة المتعددة الأطراف كانت ضعيفة. ويناقش التقرير أوجه القصور في الهيكل المالي العالمي الحالي ويخلص إلى توصيات سياساتية لتكييف هذا الهيكل على نحو يدعم التنمية بشكل أفضل.

أولا - مقدمة: بيئة الاقتصاد الكلي العالمية

1 - اشتدت الضغوط على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية منذ التقرير السابق (A/77/206). وفي حين تلوح في الأفق أزمة ديون شاملة، ينتقل فيها عدد متزايد من البلدان النامية من حالة المديونية الحرجة إلى العجز عن سداد الديون، فإن أزمة التنمية قد بدأت بالفعل. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن تجنب التخلف عن سداد الديون قد ترتبت عليه تكلفة باهظة، حيث تؤدي خدمة الدين الخارجي إلى استنزاف الموارد بعيدا عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

2 - وتتجم هذا الحالة المقلقة عن الأزمات المتتالية والمتداخلة، أي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب في أوكرانيا، وأزمة المناخ المتفاقمة، وأزمة تكاليف المعيشة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشديد السياسات النقدية الذي بلغ أقصاه منذ سبعينيات القرن الماضي، والذي يهدف إلى التحكم في التضخم في البلدان المتقدمة النمو، قد أثر سلبا على قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي.

3 - وتدهورت الأوضاع المالية العالمية بالنسبة لبعض البلدان النامية اعتبارا من الربع الثالث من عام 2021، حيث لُوحت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو برفع أسعار الفائدة الأساسية (انظر A/77/206). وفي الفترة التي تلت آذار/مارس 2022، عندما شرع الاحتياطي الفيدرالي في رفع سعر الفائدة الأساسي لديه، أصبحت هذه الأوضاع أكثر صعوبة، مما أدى إلى تقادم مواطن الضعف المتعلقة بالديون. وواجهت البلدان النامية زيادة في فروق عائدات السندات السيادية، وتدفقا في رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاضا في قيمة العملات، وانخفاضا في الاحتياطيات⁽¹⁾، وخفضا في التصنيفات (ثاني أسوأ عام على الإطلاق بعد عام 2020)⁽²⁾. وفي الوقت نفسه، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 3,1 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغ 5,9 في المائة في عام 2021، مما أدى إلى انخفاض نمو حجم التجارة العالمية إلى النصف ليبلغ 5,1 في المائة⁽³⁾ وأسهم في انخفاض أسعار السلع الأساسية في فترة ما بعد منتصف عام 2022⁽⁴⁾. وفي الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى شباط/فبراير 2023، انخفضت أسعار الوقود بنسبة 40 في المائة، في حين انخفضت أسعار المعادن والخامات والفلزات والخامات غير النفيسة بنسبة 4,6 في المائة وأسعار المواد الغذائية بنسبة 2,5 في المائة⁽⁵⁾.

4 - وامتدت المحنة المصرفية الناجمة عن إفلاس مصرفين إقليميين في الولايات المتحدة الأميركية، وهما بنك سيليكون فالي (Silicon Valley Bank) وبنك سيغنيتشر (Signature Bank)، إلى المصارف والأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في بنك كريدي سويس (Credit Suisse)، وهو بنك عالمي مهم من الناحية التنظيمية. وكشفت هذه الأحداث عن التحديات

(1) انظر (United Nations, *World Economic Situation and Prospects* (New York, 2023).

(2) انظر (FitchRatings, "Another challenging year for EM Sovereigns in 2023", 19 January 2023).

(3) انظر (International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: A Rocky Recovery* (Washington, D.C., April 2023).

(4) انظر (World Bank, *Commodity Markets Outlook: Lower Prices, Little Relief* (Washington, D.C., April 2023).

(5) انظر حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استنادا إلى مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية.

المرتبطة بالتفاعل بين تشديد السياسات النقدية، وتراكم مواطن الضعف المالي منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والثغرات في التنظيم المالي⁽⁶⁾.

5 - واستجاب مقرر السياسات في البلدان المتقدمة النمو بسرعة وقوة، عن طريق ترسانة من تدابير دعم السيولة والتنسيق أوسع نطاقاً من تلك التي استخدمت في فترات محن السوق السابقة، مما أدى إلى تجنب حدوث أزمة مالية عالمية. ومع ذلك، وكما حدث في الفترات السابقة التي اتسمت بتزايد عدم اليقين، شُرع في اللجوء إلى الأصول الأكثر أماناً، ولا سيما سندات خزانة الولايات المتحدة، مما أثر سلباً على حيازات الأوراق المالية للبلدان النامية. ونتيجة لذلك، وفيما عدا انتعاش وجيز في بداية عام 2023، استؤنفت تدفقات رأس المال إلى الخارج واتسعت فروق عائدات السندات الخارجية السيادية⁽⁷⁾.

6 - وكانت الآثار غير المباشرة أخف على اقتصادات السوق الناشئة الأكبر حجماً التي لديها سندات استثمارية، والتي تتسم بانخفاض مواطن الضعف المتعلقة بالديون، والتي لديها القدرة على الشروع في زيادات مبكرة في أسعار الفائدة الأساسية. وعلى العكس من ذلك، تأثرت اقتصادات الأسواق الجديدة بوجه خاص، ولا سيما في أفريقيا. وجرى تداول معظم سندات الأسواق الجديدة المستحقة حتى عام 2025 بفروق تزيد على 700 نقطة أساس بحلول نهاية آذار/مارس 2023، مما يشير إلى فقدان الوصول إلى الأسواق أو الارتفاع غير المتوقع في تكاليف الاقتراض. وتتشأ المخاوف لأن هذه الاقتصادات تواجه زيادة كبيرة في الاحتياجات المتصلة بإعادة تمويل السندات الخارجية في عام 2024، مما يزيد من خطر التخلف عن السداد إذا لم تتم استعادة إمكانية الوصول إلى الأسواق⁽⁸⁾.

7 - وأدى مزيج من الضغوط المصرفية وحالة عدم اليقين السياساتي المستمرة إلى جعل آفاق الاقتصاد العالمي قاتمة. وتتراوح توقعات المؤسسات المتعددة الأطراف للنمو العالمي في عام 2023 من 1,2 في المائة إلى 2,8 في المائة. ومن المتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية بنسبة 2,4 في المائة، في حين يُتوقع أن تنخفض أسعار النفط بنسبة 24 في المائة وأن تظل أسعار السلع الأساسية من غير الوقود دون تغيير على نطاق واسع. ومن المتوقع أن تظل أسعار الأغذية أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، مما يشكل تحديات لميزانيات الأسر والأمن الغذائي⁽⁹⁾.

8 - ولا تزال المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي مرتفعة، كما يتضح من انهيار مصرف فيرست ريبابليك بنك (First Republic Bank)، في أيار/مايو 2023. وفي الاجتماعات التي تلت ذلك، رفع الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الأساسية لكل منهما بمقدار 25 نقطة أساس، لكنهما أشارا

(6) انظر IMF, *Global Financial Stability Report: Safeguarding Financial Stability amid High Inflation and Geopolitical Risks* (Washington, D.C., April 2023).

(7) انظر UNCTAD, "Trade and Development Report update" (April 2023).

(8) انظر IMF, *Global Financial Stability Report: Safeguarding Financial Stability amid High Inflation and Geopolitical Risks*.

(9) انظر UNCTAD, "Trade and Development Report update"; و IMF, *World Economic Outlook: A Rocky Recovery*.

إلى أن دورة التشديد قد تكون على وشك الانتهاء⁽¹⁰⁾، حيث تجري الموازنة بين الاستقرار المالي واستقرار الأسعار لتجنب حدوث ركود عالمي.

9 - ولذلك، تواجه البلدان النامية توقعات عالمية صعبة بشكل استثنائي. فوفقاً لتحليل القدرة على تحمل الديون الذي أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اعتباراً من أيار/مايو 2023، كان ما نسبته 56 في المائة من البلدان النامية المنخفضة الدخل (36 من أصل 69 بلداً) إما معرضاً لخطر كبير أو يعاني بالفعل من حالة مديونية حرجية. وهذه البلدان هي موطن لما نسبته 40 في المائة من فقراء العالم وهي من بين أكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ⁽¹¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، اعتباراً من نيسان/أبريل 2023، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن نحو 25 في المائة من اقتصادات السوق الناشئة معرضة لمخاطر عالية⁽¹²⁾.

10 - ومن شأن تشديد الشروط المالية العالمية أن يزيد من صعوبة تجديد البلدان النامية لديونها القائمة، وقد يدفع المزيد من البلدان نحو الهاوية المالية، بما في ذلك كبرى اقتصادات السوق الناشئة التي لم تتأثر حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن المزيد من التباطؤ العالمي سيقبل من قدرتها على توليد إيرادات بالعملات الأجنبية لدفع تكاليف خدمة الدين الخارجي المتزايدة. وقد أدت التوترات الجيوسياسية وأزمة المناخ إلى تقاوم هذه التوقعات القاتمة.

11 - ومن الضروري أن تكون هناك استجابة سياساتية متعددة الأطراف أكثر جرأة لتجنب أزمة ديون شاملة في العالم النامي ومعالجة الأزمة القائمة التي تشهدها التنمية. وبعد عرض الاتجاهات الرئيسية للديون الخارجية في عام 2022، يناقش هذا التقرير أوجه القصور في الهيكل المالي العالمي الحالي ويخلص إلى توصيات سياساتية لتكييف هذا الهيكل من أجل دعم التنمية بشكل أفضل.

ثانياً - الاتجاهات الرئيسية في القدرة على تحمل الدين الخارجي⁽¹³⁾

12 - بلغ الدين الخارجي للبلدان النامية⁽¹⁴⁾ مستوى قياسياً عند 11,4 تريليون دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 1,9 في المائة⁽¹⁵⁾. ويرد في الفرع التالي تحليل للاتجاهات الإقليمية في مجال القدرة على تحمل الدين الخارجي.

(10) انظر IMF, *Global Markets Monitor*, 4 May 2023.

(11) القائمة الكاملة للبلدان متاحة في الرابط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf.

(12) انظر IMF, *World Economic Outlook: A Rocky Recovery*.

(13) جميع الأرقام المذكورة في هذا الفرع هي حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية، ما لم يذكر خلاف ذلك. وأرقام عام 2022 هي تقديرات لأمانة الأونكتاد.

(14) وفقاً لتصنيف الأونكتاد.

(15) تشير معدلات النمو إلى الفرق مقارنة بالعام السابق، ما لم يذكر خلاف ذلك.

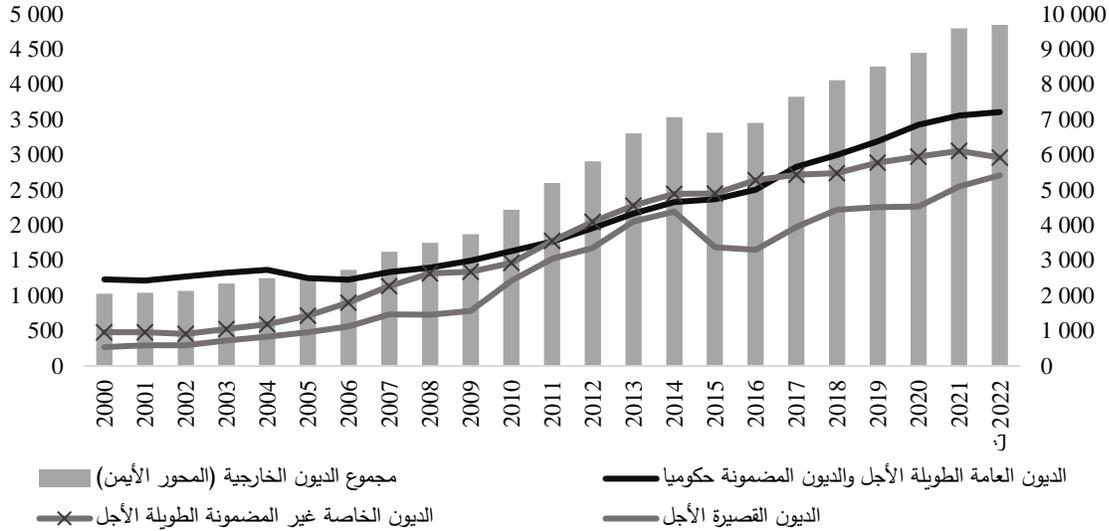
13 - وسيركز هذا الفرع حصرا على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. فبالنسبة لهذه البلدان، بلغ الدين الخارجي 9,7 تريليونات دولار في عام 2022، وهو ما يمثل معدل نمو بنسبة 1 في المائة فقط، وهو أقل بكثير من معدل النمو البالغ 7,9 في المائة المسجل في عام 2021⁽¹⁶⁾.

14 - وتعكس قيمة الدين الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي لم تتغير تقريبا (انظر الشكل الأول) تطورين رئيسيين. أولهما أن معدل نمو الديون القصيرة الأجل انخفض بمقدار النصف بين عام 2021 وعام 2022 - من 12,7 في المائة إلى 6,1 في المائة - بسبب انخفاض الطلب على تمويل التجارة وسط تباطؤ التجارة العالمية (انظر الفرع الأول أعلاه). وثانيهما أن الديون الخارجية الطويلة الأجل انخفضت بنسبة 0,74 في المائة، وهو أول انخفاض منذ عام 2001. ويعزى ذلك إلى تباطؤ معدل نمو الديون العامة الطويلة الأجل والديون المضمونة حكوميا (1,3 في المائة مقارنة بما نسبته 3,9 في المائة في عام 2021) وانخفاض بنسبة 3,2 في المائة في الديون الخاصة غير المضمونة. ويعزى ذلك جزئيا إلى أن بعض المناطق كانت تعاني من نقص نسبي في الائتمان (انظر الفرع ثالثا). ونتيجة لذلك، زادت حصة الديون القصيرة الأجل من مجموع الديون الخارجية للعام الثالث على التوالي لتصل إلى 28 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 26,6 في المائة في عام 2021. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت حصة الديون الطويلة الأجل إلى 67,8 في المائة من 69 في المائة خلال الفترة نفسها. وواصلت حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا من مجموع الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل اتجاهها التصاعدي، لتصل إلى 54,9 في المائة في عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ عام 2006، في حين انخفضت حصة الديون الخاصة غير المضمونة إلى 45,1 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغت 46,2 في المائة في عام 2021.

(16) وفقا لتصنيف البنك الدولي اعتبارا من تموز/يوليه 2022. تغيرت القيم الاسمية والنسب المجمع مقارنة بالوثيقة A/77/206 لأن ثلاثة بلدان نُقلت إلى مجموعات أعلى دخلا وثلاثة بلدان نُقلت إلى مجموعات أدنى دخلا بين عام 2021 وعام 2022.

الشكل الأول

الاتجاهات في تكوين مجموع الدين الخارجي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، 2000-2022



المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

المختصر: ت، تقديرات.

15 - وتساعد عوامل العرض والطلب على تفسير هذه الاتجاهات في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً والديون الخاصة غير المضمونة. فمن ناحية العرض، أدى تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي (انظر الفرع أولاً)، مما أثنى الجهات السيادية والشركات عن الاستفادة من سوق رأس المال الدولية. ومن ناحية الطلب، تباطأ النمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل من عام 2021 في المائة في عام 2021 إلى 3,2 في المائة في عام 2022⁽¹⁷⁾، وهو ما يتصل بما نسبته 98 في المائة من الديون الخاصة غير المضمونة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في عام 2022. وقد أثر ذلك على إقبال القطاع الخاص على الاستثمار، مما حد من الطلب على التمويل الخارجي، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا - حيث تقلصت الديون الخاصة غير المضمونة بنسبة 6 في المائة. أما بالنسبة للديون العامة والديون المضمونة حكومياً، فقد شددت معظم البلدان موقفها النقدي في عام 2022⁽¹⁸⁾.

16 - وتعتمد الملاءة الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أساساً على حصائلها من التصدير. وبالنسبة لهذه البلدان، انخفضت نسبة مجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من 14,2 في المائة إلى 13,2 في المائة بين عام 2021 وعام 2022 بسبب زيادة أكبر في إيرادات التصدير نسبة إلى هذه الخدمة. ومع ذلك، فقد نجم هذا الانخفاض عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية حتى منتصف عام 2022 وقد يكون قصير الأجل. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، التي تمثل

(17) انظر World Bank, *Global Economic Prospects* (Washington, D.C., 2023).

(18) انظر Justin Damien Guénette, M. Ayhan Kose and Naotaka Sugawara, "Is a Global Recession Imminent?" *Equitable Growth, Finance, and Institutions Policy Note 4*, World Bank Group, 2023

بما نسبته 74,4 في المائة من مجموع خدمة الدين الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، انخفضت هذه النسبة من 14,3 في المائة إلى 13,2 في المائة، وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، انخفضت النسبة من 13,8 في المائة إلى 12,8 في المائة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت هذه النسبة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل من 18,5 في المائة إلى 22,6 في المائة في الفترة نفسها لأن تكاليف خدمة الدين الخارجي فاقت إيرادات التصدير. وإنهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الديون لمجموعة العشرين يفسر جزئياً الارتفاع في عام 2022.

17 - ومن الواضح أن حالة البلدان المنخفضة الدخل غير مستدامة، الأمر الذي يجبرها على اتخاذ خيارات صعبة بين سداد الدين الخارجي واستيراد السلع الأساسية. ولكن النسبة الحالية لمجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات، البالغة نحو 13 في المائة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين العليا والدنيا، هي مدعاة قلق أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق لندن لعام 1953 بشأن ديون الحرب الألمانية حدد مبلغ إيرادات التصدير التي يمكن إنفاقها على خدمة الدين الخارجي بنسبة 5 في المائة من المجموع، وذلك لتجنب تقويض انتعاش جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الحرب⁽¹⁹⁾.

18 - وترتبط أعباء الدين الخارجي الضخمة هذه بالاتجاهات التي شهدتها الديون الخارجية العامة والديون المضمونة حكومياً للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بعد جائحة كوفيد-19. ففي الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، ارتفع هذا الدين بنسبة 13 في المائة مقارنة بزيادة قدرها 2,5 في المائة فيما يتصل بالديون الخارجية الخاصة غير المضمونة. ومع ذلك، زادت تكاليف خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً أكثر من ذلك بكثير، بنسبة 20,4 في المائة. وفيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، زادت تكاليف خدمة هذه الديون بأقل من الزيادة في رصيد الديون (7,9 في المائة و 13,5 في المائة على التوالي). وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل، كانت الزيادة في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً مماثلة، حيث بلغت نحو 12,5 في المائة، ولكن خدمة هذا الدين ارتفعت إلى 46,7 في المائة و 25,9 في المائة على التوالي.

19 - وقد أصبحت تشكيلة الدائنين فيما يتصل بالديون العامة والديون المضمونة حكومياً أكثر تنوعاً وتجزؤاً وتعقداً منذ تسعينيات القرن العشرين. ويفاقم ذلك اتساع نطاق أدوات الدين وزيادة وجود المستثمرين غير المقيمين في الأسواق السيادية المحلية.

20 - وأدى تزايد حصة الدائنين من القطاع الخاص، ولا سيما حملة السندات، في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل (من 46 في المائة في عام 2010 إلى 61 في المائة في عام 2021) إلى ارتفاع تكاليف خدمة الدين بالنسبة للعديد من البلدان النامية⁽²⁰⁾، مما يعكس ارتفاع تكاليف الفائدة على الاقتراض من الدائنين من القطاع الخاص.

(19) انظر UNCTAD, *Trade and Development Report: Making the international financial architecture work for development* (October 2015).

(20) انظر World Bank, *International Debt Report* (Washington D.C., 2022), pp. 11–12.

21 - وفيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، كان المحرك الرئيسي لارتفاع تكاليف خدمة الدين هو الزيادة في حصة الدائنين من القطاع الخاص في الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً، والتي زادت بمقدار الضعفين من 24 في المائة في عام 2010 إلى 41 في المائة في عام 2021 (أحدث البيانات المتاحة). وتشمل هذه المجموعة معظم اقتصادات السوق الجديدة التي شهدت سنداتها العالية المخاطر أكبر زيادة في الفروق خلال الصدمات الخارجية الأخيرة (انظر الفرع الأول). والانكشاف على الدائنين من القطاع الخاص أعلى بالنسبة للمجموعة المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (62 في المائة في عام 2021)، ولكنه يشمل اقتصادات السوق الناشئة التي لديها سندات استثمارية بفروق أضيق والتي هي أقل عرضة للتغيرات في الأوضاع المالية العالمية.

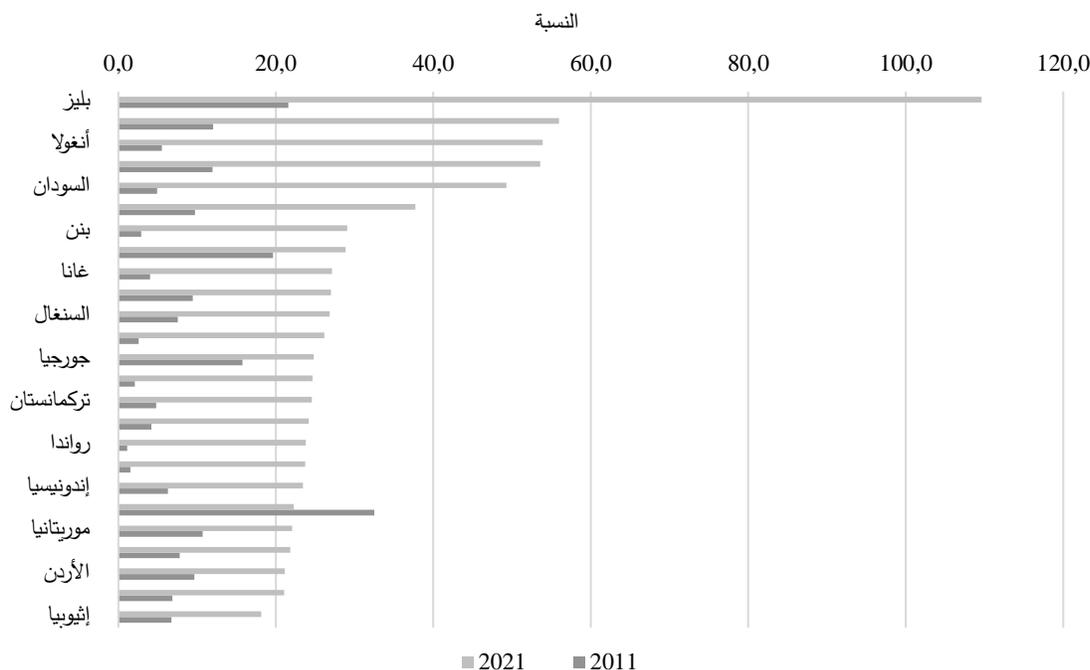
22 - أما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، حيث حصة حملة السندات في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً صغيرة (4 في المائة في عام 2021)، فقد زادت حيازات الدائنين من القطاع الخاص بمقدار الضعفين لتصل إلى 13 في المائة في عام 2021 (ما يمثل ارتفاعاً من 7 في المائة في عام 2010). وينجم الارتفاع في تكاليف خدمة الدين الخارجي عن تحول ملحوظ من الديون الثنائية لنادي باريس (بانخفاض إلى 8 في المائة في عام 2021 بعد أن بلغت 13 في المائة في عام 2010) إلى دائنين رسميين من غير أعضاء نادي باريس، وإلى دائنين من القطاع الخاص بشكل أساسي. وفي عام 2022، زادت حصة المصارف التجارية في الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بالنسبة لهذه المجموعة مع تحول البلدان المنخفضة الدخل إلى القروض المشتركة في مواجهة تضائل إمكانية الوصول إلى أسواق السندات الدولية. وعادة ما تكون هذه القروض ذات آجال استحقاق أقصر وتتطوي على ضمانات أقل ضد حالات الرفض في عمليات تسوية الديون مقارنة بسندات اليورو (انظر الفرع ثالثاً - باء أدناه)⁽²¹⁾.

23 - وفي خضم تصاعد تكاليف الاقتراض السيادي، تُتفق على خدمة الديون الخارجية العامة والديون الخارجية المضمونة حكومياً حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل. وفي حين أنفقت مجموعتا البلدان الأكثر ضعفاً هذه ما نسبته 10,5 في المائة من إيراداتها الحكومية على خدمة هذا الدين في عام 2022، أنفقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 3,6 في المائة فقط. ومع ذلك، تخفي متوسطات المجموعات اختلافات مهمة بين البلدان. وهذه الحالة أكثر حدة في مجموعة البلدان الـ 25 التي أنفقت فيها النسبة الأكبر من الإيرادات على خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً في عام 2021 (انظر الشكل الثاني). وفي هذه القائمة، هناك 10 بلدان فقط مؤهلة للاستفادة من إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون. وتشمل البلدان الـ 15 الأخرى 8 بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و 7 بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

(21) انظر United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2023*.

الشكل الثاني

خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية، البلدان الـ 25 الأولى



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

24 - وهذا الأمر يضع البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (وكذلك بعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا) في موقف لا تحسد عليه يتمثل في خدمة ديونها العامة وديونها المضمونة حكومياً بدلاً من تحقيق التنمية المستدامة. وتكشف البيانات أن معظم البلدان تولي الأولوية لسداد الديون من أجل تجنب التخلف عن السداد، حتى لو كان ذلك يعني التضحية بالتنمية. وتظهر مقارنةً لمتوسط النفقات كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية لفترتين (2012-2014 و 2019-2021) في 112 بلداً أن خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً أنفقت عليها حصة من الأموال العامة أعلى مما أنفق على الصحة. وبالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من الإطار المشترك، ففي حين نما الإنفاق على الصحة من 6,1 في المائة إلى 7,5 في المائة في المتوسط، زادت تكاليف خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً، من 5,5 في المائة إلى 14,4 في المائة. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل الأخرى (باستثناء الصين)، في حين شهد الإنفاق على الصحة زيادة طفيفة نسبياً، من 10,6 في المائة إلى 11,8 في المائة، زادت تكاليف خدمة الدين بمقدار الضعفين تقريباً، من 4,5 إلى 8,6 في المائة. وزاد عدد البلدان التي تتجاوز فيها تكاليف خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إنفاقها على الصحة من 34 إلى 62 بلداً بين الفترتين⁽²²⁾.

(22) للاطلاع على بيانات مماثلة عن الإنفاق العام على التعليم، انظر UNCTAD, "Trade and Development Report .update"

ألف - اتجاهات الدين الخارجي الرئيسية حسب مناطق البلدان النامية

25 - يعرض هذا الفرع اتجاهات الدين الخارجي الرئيسية للبلدان النامية حسب المنطقة في عام 2022. وفيما يتعلق بمؤشرات القدرة على تحمل الديون، تمثل الاتجاه المشترك في جميع المناطق في تدهور حالة السيولة الخارجية، معبرا عنه بنسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون القصيرة الأجل. وانخفضت هذه النسبة لأن الديون القصيرة الأجل زادت في جميع المناطق (بدرجات متفاوتة)، وزادت في الوقت نفسه الاحتياطيات الدولية بوتيرة أبطأ أو انخفضت، مع محاولة المصارف المركزية التخفيف من انخفاض قيمة العملات.

26 - وانخفض النمو الاقتصادي في شرق آسيا والمحيط الهادئ بأكثر من النصف، حيث بلغ 3,3 في المائة في عام 2022، بعد أن كان 7,3 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن يتحسن النمو في المنطقة ليصل إلى 4,2 في المائة في عام 2023⁽²³⁾. غير أن الانتعاش في جميع أنحاء المنطقة كان متفاوتا، لأن مستويات النواتج في بعض المناطق دون الإقليمية، مثل جزر المحيط الهادئ، ظلت دون مستويات ما قبل الجائحة⁽²⁴⁾. وفي المتوسط، شهدت البلدان في أعقاب الجائحة زيادة في العجز المالي بمقدار أربعة أضعاف من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4-5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بين عام 2020 وعام 2021⁽²⁵⁾. وظل مجموع الديون الخارجية ثابتا نسبيا في عام 2022 عند 4,76 تريليونات دولار مقارنة بـ 4,73 تريليونات دولار في عام 2021، بعد أن نما بنسبة 9 في المائة في عامي 2020 و 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الديون الخاصة غير المضمونة بنسبة 7,61 في المائة، والتي شكلت 60,1 في المائة من الديون الطويلة الأجل في عام 2022. وساعد ذلك على حدوث انخفاض طفيف في مجموع تكاليف خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من 10,3 في المائة إلى 9,9 في المائة؛ ومع ذلك، زادت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا إلى الإيرادات الحكومية لتصل إلى 2,7 في المائة بعد أن كانت 2,0 في المائة. وانخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل لتصل إلى 212 في المائة بعد أن بلغت 233,4 في المائة في الفترة نفسها.

27 - وعلى الرغم من التعافي القوي من الجائحة في عام 2021، انكمش النمو الاقتصادي في أوروبا وآسيا الوسطى بشكل حاد في عام 2022 بعد غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. وانكمش النمو الاقتصادي للمنطقة، باستثناء الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ليصل إلى 4,7 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغ 8,3 في المائة في عام 2021. وأدى الغزو إلى ارتفاع حاد في التضخم، ولا سيما في أسعار الطاقة والأغذية، وتدهور في الظروف النقدية والمالية أثر سلبا على الاستهلاك الخاص والاستثمار والتجارة⁽²⁶⁾. وزاد مجموع الديون الخارجية بنسبة 7,6 في المائة في عام 2022، وهو أسرع معدل زيادة في أي منطقة، حيث وصل إلى 759,6 بليون دولار. وتعزى الزيادة أساسا إلى زيادة بنسبة 36 في المائة في الديون القصيرة الأجل، التي وصلت إلى 195 بليون دولار (تمثل الآن 26 في المائة من إجمالي أرصدة الديون الخارجية). ونمت الديون العامة والديون المضمونة حكوميا بنسبة 1,71 في المائة فقط، لتصل إلى 551,2 بليون دولار

(23) انظر Economic Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2023: Rethinking Public Debt for the Sustainable Development Goals*, 2023.

(24) انظر World Bank, *Reviving Growth: East Asia and Pacific Economic Update*, April 2023.

(25) انظر ESCAP, *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2023*.

(26) انظر World Bank, *Europe and Central Asia Economic Update: Weak Growth, High Inflation, and a Cost-of-Living Crisis* (Washington, D.C., 2023).

أو 41,9 في المائة من الديون الطويلة الأجل. وتحسنت مؤشرات الملاءة الخارجية من ذروتها في الفترة من عام 2020 حتى عام 2022: فقد انخفضت نسبة مجموع خدمة الديون إلى الصادرات لتصل إلى 25,2 في المائة بعد أن بلغت 42,4 في المائة - على الرغم من أنها لا تزال الأعلى في أي منطقة - وانخفضت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية لتصل إلى 6,8 في المائة بعد أن بلغت 9,2 في المائة. وانخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل لتصل إلى 108,8 في المائة - وهي أدنى نسبة في أي منطقة - بعد أن بلغت 112,3 في المائة خلال الفترة نفسها.

28 - وواجهت بلدان أيضاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدهوراً في الأوضاع المالية العالمية في عام 2022. وبلغت قيمة إصدار السندات الدولية 64 بليون دولار، وهي أقل قيمة منذ عام 2008، بمتوسط قسيمة أعلى بنسبة 1,3 في المائة ومتوسط استحقاق أدنى بثلاث سنوات مما كان عليه في عام 2021⁽²⁷⁾. وتباطأ النمو الاقتصادي ليصل إلى 3,6 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغ 6,8 في المائة في عام 2021، ومن المتوقع أن يتباطأ ليصل إلى 1,4 في المائة في عام 2023⁽²⁸⁾. ونما مجموع الدين الخارجي في المنطقة بمعدل أبطأ في عام 2022 مقارنة بعام 2021 (2,3 في المائة مقارنة بـ 5,5 في المائة)، ليصل إلى 2,69 تريليون دولار. وانخفضت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة 0,5 في المائة، لتصل إلى 1,1 تريليون دولار أو 51,1 في المائة من الديون طويلة الأجل. وعززت طفرة أسعار السلع الأساسية في النصف الأول من عام 2022 إيرادات التصدير، مما أدى إلى انخفاض في نسبة مجموع خدمة الدين إلى الصادرات لتصل إلى 23,4 في المائة بعد أن بلغت 26,2 في المائة. وأتاح أيضاً انخفاضاً في نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية لتصل إلى 7,5 في المائة بعد أن بلغت 9,4 في المائة. وانخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل لتصل إلى 227 في المائة بعد أن بلغت 267 في المائة في الفترة نفسها.

29 - وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أثرت الحرب في أوكرانيا على البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له بشكل مختلف نتيجة لارتفاع أسعار الهيدروكربونات حتى منتصف عام 2022. وقد انعكس تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض في المنطقة في عام 2022، لكن النطاق الأوسع لهوامش عائدات السندات السيادية (من 130 إلى 3 000 نقطة أساس) يظهر نتائج متباينة⁽²⁹⁾. وزاد مجموع الدين الخارجي بوتيرة أبطأ في عام 2022 (0,9 في المائة مقارنة بـ 8,3 في المائة في عام 2021)، ليصل إلى 1,4 تريليون دولار. وانخفضت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً، التي تمثل 71,3 في المائة من الديون الطويلة الأجل (ثاني أعلى حصة في أي منطقة)، بنسبة 3 في المائة، لتصل إلى 766,3 بليون دولار. ومع هيمنة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، انخفضت نسبة مجموع خدمة الدين إلى الصادرات لتصل إلى 9,9 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 11,5 في المائة في عام 2021.

(27) انظر Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), "Capital flows to Latin America and the Caribbean", *Briefing Note*, 6 March 2023.

(28) انظر United Nations, *World Economic Situation and Prospects*.

(29) انظر IMF, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia 2023 – Safeguarding Macroeconomic Stability amid Continued Uncertainty* (Washington, D.C., May 2023).

وبلغ نمو الصادرات 5,7 في المائة في عام 2022، مقارنة بـ 3,7 في المائة في عام 2021⁽³⁰⁾، مما عزز النمو الاقتصادي وبالتالي الإيرادات الحكومية. وانخفضت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى هذه الإيرادات لتصل إلى 6,1 في المائة بعد أن بلغت 10,4 في المائة في الفترة نفسها. وانخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل بشكل مطرد بعد أن بلغت ذروتها في عام 2013 بنسبة 736,7 في المائة لتصل إلى 405,4 في المائة في عام 2022، وهي لا تزال أعلى نسبة في أي منطقة.

30 - وتكبدت منطقة جنوب آسيا أكبر خسائر في النواتج من حيث القيمة بين جميع المناطق النامية بسبب عمليات الإغلاق المطولة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وما ارتبط بها من تحديات على صعيد الاقتصاد الكلي نتيجة للجائحة. وتباطأ النمو الاقتصادي ليصل إلى 5,6 في المائة في عام 2022 بعد أن كان 7,9 في المائة ومن المتوقع أن يتباطأ مرة أخرى ليصل إلى 4,8 في المائة في عام 2023. وفي عام 2022، لجأت عدة بلدان في جنوب آسيا إلى المساعدة المالية المتعددة الأطراف لمعالجة المستويات المرتفعة من الديون السيادية وأعباء خدمة الدين التي لا يمكن تحملها (باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، وملاييا، والهند)⁽³¹⁾. وانخفض نمو مجموع الدين الخارجي بأكثر من النصف (4,3 في المائة في عام 2022 مقارنة بـ 10 في المائة في عام 2021)، ليصل إلى 949,5 بليون دولار. وارتفعت الديون الخاصة غير المضمونة بنسبة 12,4 في المائة بينما انخفضت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً بنسبة 1,6 في المائة. ونتيجة لذلك، وكنسبة مئوية من مجموع الديون الطويلة الأجل، انخفضت حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى 54,5 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 57,8 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، ارتفعت نسبة خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية لتصل إلى 6,7 في المائة بعد أن كانت 4,7 في المائة، حيث تجاوزت تكاليف خدمة الدين الإيرادات العامة. وانخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل لتصل إلى 401,6 في المائة بعد أن كانت 482,5 في المائة خلال الفترة نفسها.

31 - وانخفض النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 3,9 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغ 4,7 في المائة في عام 2021. وشهدت المنطقة ضائقة في الائتمان الخارجي، مع ارتفاع تكاليف الاقتراض بشكل غير متناسب وفقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق منذ الربع الأول من عام 2022، مما أدى إلى انهيار إصدار سندات اليورو⁽³²⁾. وفي حين تم تصنيف 19 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة على أنها تعاني من حالة مديونية حرجة أو معرضة لخطر كبير من حالة المديونية الحرجة في نهاية الربع الثاني من عام 2023، فإن نمو الديون العامة والديون المضمونة حكومياً توقف تقريباً - عند 0,6 في المائة في عام 2022 مقارنة بـ 3,3 في المائة في عام 2021، ليصل إلى 475,3 بليون دولار⁽³³⁾. وشكل هذا الدين 76,3 في المائة من الديون الطويلة الأجل في عام 2022، وهي أعلى حصة في أي منطقة. وارتفع مجموع الدين الخارجي بنسبة 2,2 في المائة مقارنة بزيادة قدرها 5,1 في المائة في عام 2021، ليصل إلى 812,4 بليون دولار. وتتعاكس التحديات الاقتصادية في المنطقة في نسبة خدمة

(30) انظر World Bank, *Global Economic Prospects*

(31) انظر United Nations, *World Economic Situation and Prospects*

(32) انظر IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa 2023 – The Big Funding Squeeze* (Washington D.C., April 2023)

(33) القائمة الكاملة للبلدان متاحة في الرابط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf

الديون العامة والديون المضمونة حكومياً إلى الإيرادات الحكومية، التي ارتفعت لتصل إلى 18,4 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغت 13,6 في المائة في عام 2021، مما يعكس نمواً في تكاليف خدمة الدين أسرع من نمو الإيرادات الحكومية وسط التباطؤ الاقتصادي. وانخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل لتصل إلى 162,5 في المائة بعد أن بلغت 189,3 في المائة خلال الفترة نفسها.

باء - الاتجاهات الرئيسية للديون الخارجية: أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

32 - في عام 2022، تراجعت جميع مؤشرات القدرة على تحمل الدين الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وزادت نسبة مجموع خدمة الدين إلى إيرادات التصدير لتصل إلى 18,9 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغت 18,3 في المائة في عام 2021 لأن تكاليف خدمة الدين الخارجي (22,7 في المائة) زادت مقارنة بإيرادات التصدير (18,5 في المائة). وشكلت الديون العامة الطويلة الأجل والديون المضمونة حكومياً لأقل البلدان نمواً 62,0 في المائة من مجموع الدين الخارجي في عام 2022. وزادت حصة الإيرادات الحكومية التي تتفق على خدمة هذا الدين لتصل إلى 17,0 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 15,6 في المائة في عام 2021. وعلى الرغم من نمو الإيرادات الحكومية بنسبة 13,4 في المائة، مع استمرار تعافي هذه البلدان من جائحة كوفيد-19، زادت تكاليف خدمة الدين على الديون العامة الطويلة الأجل والديون المضمونة حكومياً بمعدل أعلى بكثير (بنسبة 23,3 في المائة)⁽³⁴⁾. ويساعد ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي في السوق المالية الدولية بالنسبة لاقتصادات السوق الجديدة من مجموعة البلدان هذه وسط تشديد السياسات النقدية على تفسير هذا الارتفاع الأكثر حدة⁽³⁵⁾. وفي الوقت نفسه، انخفضت السيولة الاحتياطية للمجموعة (نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل) من 336 في المائة في عام 2021 إلى 277,5 في المائة في عام 2022.

33 - وعلى عكس أقل البلدان نمواً، تحسنت الملاءة الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2022⁽³⁶⁾. وانخفضت نسبة مجموع خدمة الدين إلى إيرادات التصدير لتصل إلى 16,5 في المائة في عام 2022 بعد أن بلغت 20,6 في المائة في عام 2021 بسبب الانتعاش القوي في السياحة الذي عزز هذه الإيرادات⁽³⁷⁾. وفي المقابل، زادت الإيرادات الحكومية بنسبة 18,4 في المائة في عام 2022، مما ساعد على خفض حصة هذه الإيرادات التي تتفق على خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً لتصل إلى 10,2 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 12,5 في المائة في عام 2021. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل لتصل إلى 148,3 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 181,9 في المائة في عام 2021. وانخفاض السيولة الاحتياطية يجعل مجموعة الدول هذه أكثر تأثراً نسبياً بالصدمات المالية الخارجية من أقل البلدان نمواً.

(34) يقدر معدل النمو لهذه المجموعة بـ 4,3 في المائة في عام 2022. انظر *United Nations, World Economic Situation and Prospects*

(35) انظر "UNCTAD, 'Trade and Development Report update'".

(36) التصنيف التحليلي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لإحصاءات الأونكتاد.

(37) انظر *World Tourism Organization, "Tourism recovery accelerates to reach 65% of pre-pandemic levels"*, 23 November 2023.

ثالثاً - تحت المجهر: أوجه القصور في الهيكل المالي العالمي

34 - يركز هذا الفرع على اثنين من أوجه القصور في الهيكل المالي العالمي الحالي. ويتمثل الأول في سياسة الرسوم والرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي. ويشير الثاني إلى الأدوات التشريعية والتعاقدية القائمة الرامية إلى تحفيز أو تشجيع أو إنفاذ مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في إعادة هيكلة الديون.

ألف - الرسوم والرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي

35 - كان لصندوق النقد الدولي دور أساسي في توفير الدعم المالي للبلدان النامية في إطار التصدي للالتزامات العالمية المتداخلة في السنوات الأخيرة. غير أن الزيادة الكبيرة في الاقتراض من هذه المؤسسة المتعددة الأطراف عرّضت هذه البلدان لخطر ارتفاع أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، يجري تخصيص جزء أكبر من مواردها لسداد الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي. والوضع مرهق بشكل خاص بالنسبة للبلدان التي لديها قروض كبيرة مستحقة لصندوق النقد الدولي، لأنها متقلبة بفوائد إضافية في شكل رسوم إضافية. وتؤكد هذه الدينامية أن الهيكل الحالي لرسوم صندوق النقد الدولي ورسومه الإضافية غير فعال، لأنه يعمل بشكل مساير للدورات الاقتصادية، وغير منصف على حد سواء، لأنه يترك البلدان الأكثر تأزماً تتحمل العبء المالي الأكبر.

36 - ومن الضروري إجراء مراجعة عاجلة للرسوم الإضافية، بالنظر إلى النمو في قروض صندوق النقد الدولي والتكاليف المرتبطة بها. فقد نما إجمالي ائتمان صندوق النقد الدولي بمقدار 53 بليون دولار ليصل إلى 152 بليون دولار من عام 2019 إلى عام 2022 استجابة لأزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا⁽³⁸⁾. وخلال هذه الفترة، تم تيسير معظم عمليات الإقراض من خلال حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي، حيث زاد عدد البلدان التي لديها ائتمان مستحق لحساب الموارد العامة من 31 إلى 52 بلداً، وزاد الرصيد إلى 131 بليون دولار (من 90 مليار دولار).

37 - وتشكل الأرصدة الدائنة الكبيرة لحساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي تحديين كبيرين للبلدان المقترضة.

38 - فأولاً، لا يتألف معدل الإقراض في حساب الموارد العامة، المعروف بمعدل الرسوم، من هامش ثابت واحد فحسب⁽³⁹⁾، بل يشمل أيضاً عنصراً يستند إلى أسعار الفائدة في السوق⁽⁴⁰⁾. وهذا العنصر هو سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، محسوباً بوصفه المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على صكوك مدتها ثلاثة أشهر بالعملة المدرجة في سلة تقييم حقوق السحب الخاصة⁽⁴¹⁾. وهذا الهيكل يجعل معدل الرسوم شديد الحساسية للتغيرات في السياسات النقدية للبلدان المدرجة في السلة. ونتيجة لذلك، أدت الزيادات

(38) أرقام صندوق النقد الدولي لمجموع الائتمان غير المسدد في 31 كانون الأول/ديسمبر من كل عام. يُستند في الأرقام الواردة في هذا الفرع إلى تقييم لوحدات حقوق السحب الخاصة مقابل سعر صرف دولار الولايات المتحدة قدره 1,34701.

(39) يحدد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي هذا الهامش سنوياً، ويبلغ حالياً 100 نقطة أساس.

(40) هناك عنصر ثالث هو آلية تقاسم الأعباء المصممة لتعويض صندوق النقد الدولي عن الدخل المفقود. وهي محددة حالياً عند نقطة أساس صفرية. انظر، "Review of the Fund's strategy on overdue financial obligations", policy paper, IMF, 9 July 2018.

(41) تشمل السلة اليوان الصيني واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. انظر www.imf.org/external/np/fin/data/sdr_ir.aspx.

في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى حزيران/يونيه 2023 إلى ارتفاع في معدل الإقراض في حساب الموارد العامة من 105 نقاط أساس إلى 482 نقطة أساس. وتسبب ذلك في مصروفات إضافية للفوائد تقدر بنحو 4,7 بلايين دولار في عام 2023 للبلدان المقترضة من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي⁽⁴²⁾.

39 - وثانياً، تطبق رسوم إضافية قدرها 200 نقطة أساس على مبلغ الائتمان غير المسدد بما يتجاوز 187,5 في المائة من حصة البلد. وإذا ظل الائتمان أعلى من 187,5 في المائة من الحصة بعد ثلاث سنوات، فإنها ترتفع إلى 300 نقطة أساس⁽⁴³⁾.

40 - ويخضع عدد متزايد من البلدان لرسوم صندوق النقد الدولي الإضافية (7 دول في عام 2019، و 16 دولة في عام 2022). والبلدان المتأثرة بالرسوم الإضافية هي الأرجنتين والأردن وأرمينيا وإكوادور وألبانيا وأنغولا وأوكرانيا وباكستان وبربادوس وتونس وجورجيا وسيشيل وغابون وكوستاريكا ومصر ومنغوليا، وهو ما يمثل ائتمانا مستحقا لحساب الموارد العامة قدره 104 بلايين دولار اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2022. وزادت أسعار الفائدة لدى صندوق النقد الدولي، بما في ذلك الرسوم والرسوم الإضافية، من 405 نقاط أساس إلى 782 نقطة أساس في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى حزيران/يونيه 2023، وهي تقترب الآن من المتوسط المرجح للقسيمة على السندات السيادية لهذه البلدان أو تتجاوزها.

41 - وبسبب سياسة الرسوم والرسوم الإضافية التي يتبعها صندوق النقد الدولي، قد تزيد مدفوعات الفائدة التراكمية المتوقعة لهذه البلدان — 16 بمقدار 36,6 بليون دولار لتصل إلى 43,9 بليون دولار من عام 2023 إلى عام 2030، منها 24,4 بليون دولار ناشئة عن ارتفاع الرسوم و 12,2 بليون دولار من الرسوم الإضافية⁽⁴⁴⁾.

باء - المشهد التشريعي والتعاقد

42 - حفز ارتفاع مستويات الديون السيادية للبلدان على البحث عن حلول قانونية من أجل معالجة حالة المديونية الحرجة. وتبدل حالياً جهود تشريعية في الولايات القضائية الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اللتين تحكمان معظم عقود الديون السيادية، ولكنها تواجه مقاومة. ففي الولايات المتحدة، تتوخى ثلاثة مشاريع قوانين تشريعية الحد من المبلغ القابل للاسترداد للدائنين في محاكم نيويورك⁽⁴⁵⁾، وإنشاء إجراءات إفلاس سيادية في نيويورك⁽⁴⁶⁾، وإبطال عمليات تحويل الديون إذا تم الحصول عليها لأغراض رفع

(42) تستند التقديرات إلى إجمالي الائتمان المستحق لحساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويقارن التقدير مصروفات الفوائد باستخدام معدل رسوم قدره 1,077 (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2021) ومعدل رسوم متوقع قدره 4,70675 لعام 2023.

(43) انظر IMF, *Review of Access Limits and Surcharge Policies*, policy paper, April 2016.

(44) يقارن التقدير مصروفات الفائدة باستخدام معدل رسوم قدره 1,077 (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2021) ومعدل رسوم متوقع قدره 4,70675 لعام 2023 و 4,825 من عام 2024 إلى عام 2030. وتستند الحسابات إلى المشتريات الحالية والمرتبقة من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي في سياق البرامج الجارية على أساس سنوي.

(45) انظر مشروع قانون المجلس A/2970/مشروع قانون مجلس الشيوخ S4747.

(46) انظر مشروع قانون المجلس A/2102A/مشروع قانون مجلس الشيوخ S5542.

دعاوى قضائية⁽⁴⁷⁾. وفي المملكة المتحدة، رُفضت⁽⁴⁸⁾ توصية صادرة عن لجنة التنمية الدولية التابعة لمجلس العموم بسن تشريع يجبر الدائنين من القطاع الخاص على المشاركة في المبادرات الدولية لتخفيف أعباء الديون⁽⁴⁹⁾. وتعكس هذه المساعي التسليم الواسع النطاق بأن التشريعات الفعالة في الولايات القضائية الرئيسية ستمثل خطوات مهمة نحو حل أزمات الديون السيادية.

43 - وأحد الأمثلة الناجحة من الماضي هو قانون تخفيف أعباء الديون (البلدان النامية) لعام 2010 في المملكة المتحدة⁽⁵⁰⁾. فقد ألزم القانونُ محاكم البلد بتقييد المبالغ القابلة للاسترداد لفائدة دائني الديون المستحقة على البلدان المشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ذلك الوقت، حال القانون دون تكبد هذه البلدان خسارة تقدر بنحو 145 مليون جنيه إسترليني⁽⁵¹⁾، وهو مبلغ كان يمكن أن يتراكم بسبب دعاوى الدائنين الراضين. وكثيراً ما حصل الدائنون الراضون، الذين سعوا إلى استرداد كامل للديون على الرغم من المبادرات الدولية الجارية لتخفيف أعباء الديون، على دعم من المحاكم المحلية في إطار روح إيلاء الأولوية للحقوق التعاقدية⁽⁵²⁾. غير أنه يتعين أيضاً مراعاة المصالح العامة والدولية، بما في ذلك حقوق دافعي الضرائب في البلدان الدائنة المشاركة في مبادرات تخفيف أعباء الديون والاحتياجات الإنمائية للبلدان المدينة. وتتطلب التشريعات المحلية الفعالة التي تعزز إعادة هيكلة الديون على نحو منصف إجراء مشاورات مستفيضة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن التصميم التشريعي، استناداً إلى وضع مبادرات دولية واضحة بشأن الديون.

44 - وإلى جانب الجهود القانونية، ساعدت التطورات التعاقدية أيضاً على النهوض بممارسات إعادة هيكلة الديون السيادية. وتيسر بنود العمل الجماعي المعززة التي نشرتها رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية في الفترة 2015/2014⁽⁵³⁾ خطط إعادة هيكلة الديون المتفاوض عليها بدعم من الغالبية العظمى من الدائنين. وبعد اختبار بنود العمل الجماعي المعززة في إعادة هيكلة ديون الأرجنتين والإكوادور في عام 2020، تم إثبات فعاليتها (وأوجه قصورها) بالنسبة للسندات السيادية. ومن أوجه التعقيد التي تشوبها أن تلك البنود غير متسقة على نطاق إصدارات السندات، مما قد يؤدي إلى طريق مسدود في عمليات إعادة الهيكلة. وعلاوة على ذلك، لا تنطبق البنود على أدوات الدين الأخرى، بما في ذلك القروض، التي تشكل مصدر الضعف السائد للبلدان المنخفضة الدخل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت هيئات القطاع توجيهات ومذكرة

(47) انظر مشروع قانون المجلس A/5290/مشروع قانون مجلس الشيوخ S5623.

(48) Debt relief in low-income countries: Government response to the Committee's Seventh Report of Session 2022–23 (parliament.uk).

(49) انظر International Development Committee of the United Kingdom House of Commons, "Debt relief in low-income countries", seventh report of session 2022–23, 10 March 2023.

(50) انظر قانون تخفيف عبء الديون (البلدان النامية) لعام 2010.

(51) انظر HM Treasury, "Government acts to halt profiteering on Third World debt within the UK", press release, 16 May 2011.

(52) انظر، على سبيل المثال، 573 U.S. 134 (2014) *Republic of Argentina v. NML Capital, Ltd.*

(53) انظر "Sovereign debt information" International Capital Market Association. متاح في الرابط www.icmagroup.org/resources-2/Sovereign-Debt-Information/

تفسيرية بشأن أحكام تصويت الأغلبية التي سيتم تضمينها في اتفاقيات القروض السيادية⁽⁵⁴⁾. وعُرض ابتكار تعاقدي بارز آخر، يسمى بنود مراعاة القدرة على التكيف مع تغير المناخ في مجال الديون، خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽⁵⁵⁾. وستوفر هذه البنود، في حالة اعتمادها، آلية لتأجيل الديون في حالة الكوارث الطبيعية، لتمكين البلدان المدينة من إدارة الصدمات في المستقبل.

45 - ولم يتضح بعد كيف سيكون رد فعل القطاعين الخاص والرسمي على هذه التصاميم التعاقدية الجديدة. وفي حين تهدف الأدوات التعاقدية إلى تعزيز ممارسات إعادة هيكلة الديون السيادية، فإنها لا تتناسب مع جسامه المشكلة، كما سيناقش في الفرع التالي.

رابعاً - التوصيات السياساتية

46 - تستنزف أعباء الديون التي لا يمكن تحملها في البلدان النامية شبكات الأمان الاجتماعي، مما يسبب ضائقة اجتماعية واقتصادية ويقيد التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس. وكانت الاستجابة المتعددة الأطراف ضعيفة، بالنظر إلى خطورة الحالة.

47 - ودعا الأمين العام، في إحاطته أمام الجمعية العامة بشأن أولويات عام 2023، إلى إحداث "تحول جذري" في الهيكل المالي العالمي. وهذا الهيكل غير قادر على تحقيق الغرض المنشود⁽⁵⁶⁾. فإنه أولاً غير مزود بالأدوات اللازمة لتوفير السيولة الخارجية القصيرة الأجل في الحالات التي تحدث فيها صدمة خارجية. وهو ثانياً لا يمنح التمويل الإنمائي على النطاق المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو ثالثاً لا يعالج بطريقة منظمة وعادلة وشاملة أعباء الديون التي لا يمكن تحملها. وقد طرح الأمين العام، في اقتراحه لخطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق خطة عام 2030، استجابة متعددة الأطراف أكثر جرأة تشمل اتخاذ إجراءات، بشكل متزامن، في هذه الطبقات الثلاث من الهيكل المالي العالمي، وهي: شبكة الأمان المالي العالمية، وتمويل التنمية، وهيكل الديون الدولية⁽⁵⁷⁾.

48 - وسيركز هذا الفرع على الأولويات في هذه المجالات. وإلى جانب الإصلاحات الهيكلية، من الضروري والمُلح أيضاً اتخاذ إجراءات فورية.

ألف - الإجراءات الفورية

49 - يوسّع الإطار المشترك لمجموعة العشرين، الذي يمثل حالياً الاستجابة المتعددة الأطراف الرئيسية لمعالجة تراكم التحديات المتصلة بديون البلدان النامية بعد جائحة كوفيد-19، نطاق مشاركة الدائنين الرسميين الثنائيين لكل من أعضاء نادي باريس والأعضاء في مجموعة العشرين غير الأعضاء في نادي

(54) انظر International Capital Market Association, "Guidance and explanatory note relating to new specimen clauses for inclusion in commercial loan agreements for sovereign borrowers", 1 November 2022.

(55) انظر International Capital Market Association, "Private Sector Working Group – Climate Resilient Debt Clauses" Chair's summary, 9 November 2022.

(56) انظر A/76/214 و A/77/206.

(57) انظر أيضاً A/77/CRP.1/Add.5.

باريس. وهذا الإطار لديه بعض سمات الأطر الجامعة السابقة⁽⁵⁸⁾، مثل اشتراط أن تسعى البلدان المدينة إلى الحصول على تخفيف مماثل لأعباء الديون من الدائنين من القطاع الخاص، وذلك على الأقل بشروط مؤاتية مماثلة لتلك التي يفرضها دائنوها الرسميون، وإعطاء الأولوية لتخفيف عبء الدين من خلال تمديد تواريخ الاستحقاق وتخفيض أسعار الفائدة بدلا من الإلغاء التام للديون.⁽⁵⁹⁾ غير أن الأدلة المتاحة تشير إلى أن التخفيف الشديد لأعباء الديون، مثل شطب الديون، خلافا لإعادة الجدولة، يؤدي إلى تحسن توقعات النمو الاقتصادي في البلدان المثقلة بالديون⁽⁶⁰⁾، الأمر الذي يظل الأساس الأضمن للوصول إلى وضع مديونية يمكن تحمله.

50 - وقد أدت أوجه القصور في الإطار المشترك المعترف بها على نطاق واسع⁽⁶¹⁾، بما في ذلك بطء وتيرة العملية، إلى تفويض الثقة، ويبدو أنها، إلى جانب المخاوف من خفض الرتبة، حالت دون تقديم الطلبات من جانب البلدان المؤهلة البالغ عددها 73 بلدا⁽⁶²⁾. وعلاوة على ذلك، ففي حين يشجع هذا الإطار على زيادة مشاركة القطاع الخاص، فإنه يفترق إلى منهجية واضحة للوصول إلى مبدأ تماثل المعاملة وآليات فعالة لضمان ذلك. ولكن كما تبين في حالة سري لانكا الأخيرة، غير المؤهلة حاليا للإطار المشترك، فإن عقد اجتماع للدائنين الرسميين بدون آليات الإطار المشترك يستغرق وقتا أطول.

51 - وتمشيا مع مقترح خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، فإن أسرع وأسهل طريقة لضمان حل محسن متعدد الأطراف لتخفيف أعباء الديون، لا سيما قبل استحقاق المدفوعات الكبيرة المتصلة بخدمة الدين في عامي 2023 و 2024، هي معالجة أوجه القصور هذه. ويمكن أن تقدم اجتماعات المائدة المستديرة العالمية بشأن الديون السيادية⁽⁶³⁾، المنعقدة بالفعل، إسهاما في ذلك.

52 - وينبغي أن يشمل الإطار المشترك المحسن، أولا، تجميدا تلقائيا لخدمة الدين أثناء المفاوضات من شأنه أن يخفف القيود المفروضة على السيولة، ويتجنب تراكم المتأخرات، ويحفز اتخاذ قرارات أسرع؛ وثانيا، زيادة القدرة على التنبؤ والجدول الزمنية الموثوقة؛ وثالثا، توسيع نطاق الأهلية ليشمل البلدان المتوسطة

(58) هذه الأطر هي نادي باريس، الذي تأسس في عام 1956؛ وخطة برادي لعام 1989؛ والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لعام 1996؛ والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون لعام 2005.

(59) انظر World Bank, "Resolving High Debt After the Pandemic: Lessons from Past Episodes of Debt Relief" in *Global Economic Prospects, January 2022* (Washington, D.C., 2022).

(60) انظر Carmen M. Reinhart, Christoph Trebesch, "Sovereign debt relief and its aftermath", *Journal of the European Economic Association*, 2016, vol. 14, no. 1, pp. 215–251.

(61) انظر، على سبيل المثال، Kristalina Georgieva, Ceyla Pazarbasioglu, "The G20 Common Framework for Debt Treatments Must be Stepped Up", *IMF Blog*, 2 December 2021.

(62) من بين البلدان الأربعة التي تقدمت بطلبات (تشاد وزامبيا وإثيوبيا في عام 2021 وغانا في كانون الثاني/يناير 2023)، أبرم بلدان اتفاقا بشأن الديون. فقد توصلت تشاد إلى اتفاق مع دائنيها الرسميين الثنائيين ودائنيها من القطاع الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهو اتفاق لم يتضمن تخفيضا تاما للديون ولكنه سيبيح تخفيضا لخدمة الدين في عام 2024 وحماية من انخفاض أسعار النفط (انظر Ryadh M. Alkhareif, Emmanuel Moulin, "What the Chad debt deal means", *Financing for Development Lab*, 19 April 2023). وكانت زامبيا هي البلد الثاني، إذ توصلت إلى اتفاق في حزيران/يونيه 2023 مع الدائنين الرسميين فقط بدون تخفيض للديون (انظر Fitch Rating, "Zambia's debt deal paves way for next stage of restructuring", 28 June 2023).

(63) انظر IMF, "Global Sovereign Debt Roundtable Co-Chairs Press Statement", press release no. 23/117, 12 April 2023.

الدخل التي هي على شفا حالة مديونية حرجة أو التي تعاني منها؛ ورابعاً، توضيح الكيفية التي سيحدد بها مبدأ تماثل المعاملة وأدوات ملموسة لتحفيز أو إجبار الدائنين من القطاع الخاص على المشاركة في عمليات إعادة هيكلة الديون الرسمية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من المبادرات الجامعة السابقة، يمكن أن تشمل هذه الأدوات مبادلة الديون بآجال استحقاق أطول وأسعار فائدة أقل، وعمليات بيع الديون، وتحسين شروط الائتمان (من قبيل الضمانات المالية و/أو الارتهان)، والإقناع الأخلاقي، والحوافز الضريبية والتنظيمية، والتدابير التشريعية (انظر الفرع ثالثاً - باء).

53 - ويتمثل الإجراء الثاني الفوري والضروري في تعليق الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي، على الأقل مؤقتاً، على النحو الذي يدعو إليه فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل⁽⁶⁴⁾. ففي سياق تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون وتكرر الأزمات، لا بد من أن تواصل عمليات الإقراض التي يقوم بها صندوق النقد الدولي التخفيف من تحديات التمويل التي تواجهها البلدان النامية (انظر الفرع الثالث - ألف).

باء - إصلاحات الهيكل المالي العالمي

54 - إن عملية معالجة حالة المديونية الحرجة الخارجية السيادية لها تاريخ طويل في تقديم دعم ضئيل جداً، وبعد فوات الأوان، إلى البلدان النامية، مما يؤدي عادة إلى أزمات ديون مطولة يمكن أن تعيد التقدم الإنمائي عقداً أو أكثر إلى الوراء⁽⁶⁵⁾. وقد كشف ذلك عن مواطن ضعف خطيرة في هيكل الديون العالمية: فالجهات السيادية ليس لديها نوع الحماية الذي يوفره قانون إفلاس الشركات في حين أنها تعامل كجهات فاعلة تجارية في النظام المالي الدولي⁽⁶⁶⁾، وقد أصبحت المفاوضات الطوعية بين البلدان المدينة ودائنيها الأجانب غير ملائمة على نحو متزايد لمعالجة التعقيدات المتزايدة في مشهد الديون الحالي. ولا يقتصر الأمر على أن التنسيق بين الدائنين أصبح أكثر صعوبة مع المجموعة الأوسع من الدائنين الثنائيين من القطاع الخاص وشبه الرسمي والرسمي (انظر الفرع ثانياً)، ولكن المطالبين بالحصول على الموارد المالية للدول (مثل حائزي قرارات التحكيم، والموردين الذين لم تسدد مدفوعاتهم، وحائزي العقود الاشتقاقية) قد أصبحوا أكثر⁽⁶⁷⁾.

55 - وكما تم التأكيد عليه في التقارير السابقة⁽⁶⁸⁾ وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فإن الإطار المتعدد الأطراف لتسوية الديون السيادية هو وحده القادر على

(64) انظر Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, “Global impact of the war in Ukraine: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation”, 8 June 2022.

(65) انظر ECLAC, *Public debt and development distress in Latin America and the Caribbean* (Santiago, 2023).

(66) Martin Guzman, Joseph E. Stiglitz, “Creating a framework for sovereign debt restructuring that works” in *Too Little, Too Late: The Quest for Resolving Sovereign Debt Crises*. New York: Columbia University Press, 2016.

(67) انظر Lee Buchheit, Mitu Gulati, “Avoiding a lost decade: An interim update”, *Virginia Law and Economics Research Paper*, No. 2023-06, 11 February 2023.

(68) انظر A/76/214 و A/77/206.

التصدي الكامل لمشكلة المديونية الحرجة الخارجية السيادية وتوفير آلية فعالة ومنصفة تتسم بالكفاءة لإدارة أزمات الديون بطريقة تتماشى مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

56 - ويتطلب وضع التنمية في دائرة الضوء أيضا اتباع نهج جديد لتحليل القدرة على تحمل الديون يضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صلب اهتمامه ويعتبر مركز ميزان المدفوعات القيد الاقتصادي المهيمن على النمو والتنمية في معظم البلدان النامية. ففي النهج القائمة، حتى تلك التي تتبنى منظورا أطول أجلا، تصبح خدمة الديون، وليس التنمية المستدامة، غاية في حد ذاتها. وينبغي أن يساعد النهج الذي يركز على التنمية في تقييم ما إذا كانت البلدان بحاجة إلى تخفيف عبء الديون عن طريق شطب الديون من أجل تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس، بالتزامن مع كل من القدرة على تحمل الدين الخارجي والدين العام، في حدود مركزها الخارجي في الاقتصاد العالمي⁽⁶⁹⁾.

57 - وشفافية الديون وتعزيز إدارتها ضروريان لكل من تقييم القدرة على تحمل الديون وضمان إعادة هيكلة الديون على نحو فعال. فعلى الرغم من التحسينات التي طرأت مؤخرا⁽⁷⁰⁾، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالشفافية، مثل النطاق المحدود لتغطية البيانات فيما يتعلق بديون الحكومة المركزية والديون المضمونة حكوميا. ويجب توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع ديون الحكومات الوطنية والمحلية، والديون الخارجة عن الميزانية، وديون المؤسسات المملوكة للدولة، وجميع الالتزامات الطارئة، والديون المضمونة.

58 - وأخيرا، ينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر في سن تغييرات تشريعية محلية لتيسير عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبصورة منظمة. وفي غضون ذلك، ينبغي النظر على نطاق أوسع في الأدوات التعاقدية، على النحو الذي نوقش في الفرع ثالثا - باء من هذا التقرير.

(69) انظر UNCTAD، "UNCTAD Sustainable Development Finance Assessment Framework: Linking debt sustainability to the achievement of the 2030 Agenda"، United Nations Development Account COVID-19 Project, paper 1 no. 6/22, November 2022

(70) انظر A/77/206.

المرفق

الديون الخارجية للاقتصادات النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

2022 ⁽¹⁾	2021	2020	2019	
				جميع الاقتصادات النامية^(ب)
11 410,0	11 198,0	10 400,8	9 890,7	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ت)
7 802,3	7 783,1	7 552,5	7 096,4	الدين الخارجي الطويل الأجل
51,7 في المائة	51,4 في المائة	47 في المائة	46,5 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
48,3 في المائة	48,6 في المائة	47 في المائة	46,4 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
3 155,2	2 980,2	2 628,2	2 625,7	الدين الخارجي القصير الأجل
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(د)
28,8	30,1	32,8	30,0	مجموع الدين الخارجي/النتاج المحلي الإجمالي
100,1	112,1	135,0	116,4	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(هـ)
12,9	13,7	16,4	15,2	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(هـ)
233,2	259,5	282,5	267,1	الاحتياجات/الدين الخارجي القصير الأجل
4,8	4,3	4,7	4,3	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
				شرق آسيا والمحيط الهادئ
4 757,9	4 728,5	4 300,9	3 934,1	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ت)
2 601,1	2 666,9	2 574,4	2 258,7	الدين الخارجي الطويل الأجل
39,9 في المائة	36,6 في المائة	34,6 في المائة	34,4 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
60,1 في المائة	63,4 في المائة	65,4 في المائة	65,6 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
2 042,7	1 979,4	1 706,5	1 657,0	الدين الخارجي القصير الأجل
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(د)
22,0	22,4	24,2	22,4	مجموع الدين الخارجي/النتاج المحلي الإجمالي
79,4	84,4	96,6	87,1	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(هـ)
9,9	10,3	10,5	11,1	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(هـ)
212,0	233,4	262,2	251,6	الاحتياجات/الدين الخارجي القصير الأجل
2,7	2,0	1,9	1,5	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
				أوروبا وآسيا الوسطى
759,6	705,7	704,7	694,3	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ت)
551,2	547,4	542,3	551,3	الدين الخارجي الطويل الأجل
41,9 في المائة	41,5 في المائة	40,7 في المائة	37,4 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
58,1 في المائة	58,5 في المائة	59,3 في المائة	62,6 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
195,0	142,7	156,4	138,5	الدين الخارجي القصير الأجل

(١)2022	2021	2020	2019	
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
53,7	56,4	64,7	60,7	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
141,8	166,1	228,1	180,7	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(٥)
25,2	27,9	42,4	34,5	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(٥)
108,8	134,7	112,3	125,7	الاحتياطيات/الدين الخارجي القصير الأجل
6,8	9,4	9,2	8,3	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
				أمريكا اللاتينية والكاريبي
2 686,4	2 626,6	2 489,7	2 476,8	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٤)
2 180,8	2 137,1	2 069,0	2 028,2	الدين الخارجي الطويل الأجل
51,1 في المائة	52,4 في المائة	52,7 في المائة	51,5 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
48,9 في المائة	47,6 في المائة	47,3 في المائة	48,5 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
382,0	365,3	336,2	380,7	الدين الخارجي القصير الأجل
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
44,0	48,9	53,2	44,4	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
164,9	190,2	231,9	198,2	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(٥)
23,4	26,2	32,0	29,8	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(٥)
226,7	255,3	266,6	225,5	الاحتياطيات/الدين الخارجي القصير الأجل
7,5	7,6	9,4	9,5	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
				منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1 444,1	1 431,6	1 321,3	1 266,4	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٤)
1 074,5	1 076,3	1 060,7	1 005,2	الدين الخارجي الطويل الأجل
71,3 في المائة	73,5 في المائة	73,7 في المائة	72,4 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
28,7 في المائة	26,5 في المائة	26,3 في المائة	27,6 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
278,6	253,4	212,1	223,7	الدين الخارجي القصير الأجل
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية)^(٣)
38,1	45,3	49,5	41,7	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
76,2	105,5	138,1	96,6	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(٥)
9,9	11,5	15,9	10,8	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(٥)
405,4	428,4	493,6	499,9	الاحتياطيات/الدين الخارجي القصير الأجل
6,1	10,4	10,2	6,2	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
				جنوب آسيا
949,5	910,6	828,0	801,9	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(٤)
748,1	717,2	676,9	648,9	الدين الخارجي الطويل الأجل
54,5 في المائة	57,8 في المائة	56,9 في المائة	56,4 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
45,5 في المائة	42,2 في المائة	43,1 في المائة	43,6 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل

٢٠٢٢ ^(١)	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
159,7	151,6	131,4	135,7	الدين الخارجي القصير الأجل
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية) ^(د)
21,9	22,3	23,7	21,9	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
105,0	117,0	141,4	126,5	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(هـ)
9,8	9,3	16,5	11,9	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(هـ)
401,6	482,5	518,5	397,7	الاحتياطيات/الدين الخارجي القصير الأجل
6,7	4,7	7,0	5,3	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية
				أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
812,4	795,0	756,2	717,3	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
646,6	638,2	629,1	604,0	الدين الخارجي الطويل الأجل
73,5 في المائة	74 في المائة	72,7 في المائة	71 في المائة	الدين العام والدين المضمون حكومياً/الدين الخارجي الطويل الأجل
26,5 في المائة	26 في المائة	27,3 في المائة	29 في المائة	الدين الخاص غير المضمون/الدين الخارجي الطويل الأجل
97,1	87,7	85,6	90,2	الدين الخارجي القصير الأجل
				مؤشرات الديون (بالنسبة المئوية) ^(د)
39,4	41,8	44,6	40,3	مجموع الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي
157,4	181,3	233,5	178,5	مجموع الدين الخارجي/الصادرات ^(هـ)
17,7	19,3	22,5	18,1	مجموع خدمة الدين/الصادرات ^(هـ)
162,5	189,3	168,6	163,5	الاحتياطيات/الدين الخارجي القصير الأجل
18,4	13,6	15,2	13,8	خدمة الدين على الديون العامة والديون المضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

ملاحظات:

- (أ) أرقام عام 2022 هي تقديرات أمانة الأونكتاد.
- (ب) تعرّف الاقتصادات النامية وفقاً لتصنيفات البلدان على منصة الأونكتاد الإحصائية.
- (ج) يشمل مجموع أرصدة الديون الخارجية الديون الخارجية الطويلة الأجل، والديون الخارجية القصيرة الأجل، واستخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي.
- (د) عُدلت سلاسل البيانات المستخدمة لحساب النسبة وفقاً لتوافر البيانات.
- (هـ) تشمل الصادرات صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي.